

القرارات

قرار وزير المالية
رقم (621) لسنة 2024 ميلادي
بشأن تقرير بعض الأحكام بالقرار
رقم (520) لسنة 2012م بشأن التصدير المؤقت

وزير المالية :

- بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3.8.2011 ميلادي، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاقيات المبرمة مع ليبيا في المجال الاقتصادي، والسياسي الموقر مع بنغازي بتاريخ 17/ ديسمبر 2015 م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد بتاريخ 9/ نوفمبر 2020 م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحصوات والمخازن، وتعديلاتها.
- وعلى القرار رقم (10) لسنة 2010 ميلادي، بشأن الجمارك.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (815) لسنة 1990م، بإنشاء مصلحة حرس الجمارك.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (3) لسنة 1427، باعتماد التنظيم الداخلي لمصلحة الجمارك وتعديلاته.
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 10/ مارس 2021م بمدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (173) لسنة 2024 ميلادي، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة المالية وتنظيم جهازها الإداري، وتعديلاته.
- وعلى قرار وزير المالية رقم (520) لسنة 2012م بشأن التصدير المؤقت.
- وعلى كتاب السيد مدير عام مصلحة الجمارك - المكلف رقم (ح ج/ 10828/40) المؤرخ في 01/10/2024م.
- وعلى كتاب السيد مدير إدارة الشؤون القانونية والشكاوى رقم (م/ 2256/6) المؤرخ في 08/10/2024م.

ق ر ر

مادة (1)

تُضاف فقرة إلى المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم (520) لسنة 2012م بشأن التصدير المؤقت، بحيث يجري نصها على النحو التالي :-

5- المواد الأولية ونصف المصنعة لغرض التصنيع بالخارج، ما عدا الذهب وغيره من المعادن الثمينة.

مادة (2)

يشترط لتصدير المواد المشار إليها في المادة السابقة ما يلي :-

1- طلب يتقدم به صاحب الشأن يبين فيه قائمة مفصلة بالمواد المراد تصديرها لغرض التصنيع موضحاً فيه الوزن والنوع والصفة والعلامات والأرقام المميزة لها، والكمية التي ستنتج عن عملية التصنيع، ومرفقاً بكشف يتضمن مستندات الشركة وتكون سارية لمدة لا تقل عن (6) ستة أشهر.

القرارات

- 2- أن تكون المواد المراد تصديرها مؤقتاً من المواد القابلة للتصنيع، وغير محظور تصديرها.
- 3- ضرورة وجود ترخيص بالتصدير المؤقت من الجهات المختصة، تسمح فيه بالتصدير المؤقت للمواد الأولية لغرض تصنيعها.
- 4- يتم تصدير الكمية المطلوبة في الطلب بالكامل دون تجزئة ولا يتم منح موافقة بتصدير كمية أخرى إلا بعد تسوية الكمية السابقة.
- 5- تقديم ضمان مالي لكل شحنة على حدى بنسبة (50%) من قيمة البضاعة، أو تعهد كتابي من جهة مقبولة لدى مصلحة الجمارك.
- 6- يجب أن يتم إعادة البضاعة الناتجة عن التصدير المؤقت المحدد بالقائمة المقدمة كنتاج لتصنيع المواد المصدرة خلال ستة أشهر من تاريخ تصديرها، وفي حالة تجاوز مدة التصنيع المدة المذكورة وُجِبَ على المصدر تقديم ضمان مالي بنسبة (25%) إضافة إلى الضمان المقدم.

مادة (3)

تشكل لجنة تختص بالإشراف على عمليات التصدير المؤقت وفقاً للشروط والضوابط المنصوص عليها في هذا القرار، وقرار وزير المالية رقم (502) لسنة 2012م المشار إليه، تتكون من:

- مندوب عن الإدارة العامة للشؤون الفنية بمصلحة الجمارك رئيساً.
- مندوب عن وزارة الاقتصاد عضواً.
- مندوب عن وزارة الصناعة عضواً.
- مندوب عن وزارة الزراعة والثروة الحيوانية عضواً.
- مندوب عن وزارة البيئة عضواً.

ويراعى في اختيار الأعضاء أن تتوفر فيهم الخبرة الفنية اللازمة لتحقيق مهام اللجنة، ولها على وجه الخصوص ممارسة المهام الآتية:

- 1- التنسيق بين الجهات المعنية لضمان الالتزام بالضوابط والشروط الخاصة بالتصدير المؤقت.
- 2- إجراء المراجعة الدورية للإجراءات والسياسات المتبعة في عمليات التصدير المؤقت، وتقديم التوصيات اللازمة لمدير عام المصلحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وعرضها على وزير المالية.

القرارات

3- تقديم تقارير شهرية إلى مدير عام مصلحة الجمارك، تتضمن بيانات تفصيلية عن عمليات التصدير المؤقت ومدى التزام الجهات المعنية بالشروط والضوابط ويوضح المشاكل والعراقيل التي تواجه عمليات التصدير المؤقت وإحالتها للجهات المختصة.
4- التوصية بتحديث الشروط والضوابط المتعلقة بعملية التصدير المؤقت وفقاً لمستجدات النشاط التجاري والصناعي وبما يتماشى مع التشريعات النافذة.

مادة (4)

يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (203) من قانون الجمارك رقم (10) لسنة 2010م.

مادة (5)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم يخالفه وعلى المخاطبين بأحكامه تنفيذه.

د. خالد المبارك عبد الله
وزير المالية



صدر في طرابلس
بتاريخ: 11/11/2024
الموافق: 11/11/2024

صم الطويل ...